حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

بين "داعش" و"النصرة" ما صنعته القاعدة

أنور بدر

كتب جمال خاشقجي في صحيفة «الحياة» اللندنية مقال مهم بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠١٣ تحت عنوان «داعش وأمير بيشاور» استعاد فيها أحداثاً من القرن الثامن عشر, ليقرأ من خلالها تنظيم «دولة العراق والشام الإسلامية» الشهير بـ«داعش»، حيث (على الجميع السمع والطاعة لأمير المؤمنين أبوعمر البغدادي الذي لم يره أحد، ولم يتلق بيعة في مكان عام! لا يعتقدن أحد أن استخدامهم لمصطلح «الدولة» وتسمية زعيمهم «أمير المؤمنين» مجرد عبث أو شهوة حكم، إنما هو استنزال قسري لحكم فقهي تريده «داعش». إنها نظرية «الطائفة المنصورة» التي ما إن تظهر إلا وتقيم الحجة على كل مسلم عَلم بها، وعَلم ببيعة «المؤمنين» لأميرها، فيُلزم حينها بالطاعة وإن لم يبايع، وإلا فسيكون حكمه القتل، فهو خارجي شق عصا الجماعة).

بهذا الفكر التكفيري والإرهابي تريد «داعش» أن تحكم المسلمين في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين, وربما كان ذلك سبب فشلها في العراق حين كانت تقتصر على «دولة العراق الإسلامية» حيث يتابع خاشقجي (تمادى مقاتلو القاعدة في مسألة التكفير والتدخل في تفاصيل الحياة اليومية للمواطن العراقي، ما أدى إلى ظهور الصحوات العشائرية في الأنبار، والتي تولت فيما بعد مهمة الحرب ضد القاعدة).

وغابت هذه الدولة حتى نيسان/ إبريل هذا العام, حين انشقت «داعش» عن «جبهة النصرة» التابعة لتنظيم القاعدة, وأعلن حينها أبو بكر البغدادي زعيم الفرع العراقي للتنظيم، جمع «دولة العراق الإسلامية» و«جبهة النصرة» تحت راية «الدولة الإسلامية في العراق والشام». معتبرا في رسالة صوتية أن جبهة النصرة «ما هي إلا امتداد لدولة العراق الإسلامية وجزء منها».

وهنا يمكن القول أن شهوة السلطة قد غزت هذه التيارات الجهادية التي استحكمت للقوة, إذ رفضت «جبهة النصرة» الإعلان السابق في تسجيل صوتي لقائدها أبو محمد الجولاني, لكن أغلب مقاتلي الجبهة من المهاجرين غادروا صفوفها سريعا باتجاه «داعش», واستمرت القوتان في العمل وليس بينهما من اتفاق أو اختلاف إلا ما صنعته القاعدة, حيث دعا الظواهري يوم الجمعة الماضي إلى إلغاء «دولة العراق والشام الإسلامية» في سوريا، واستمرار العمل بـ«دولة العراق الإسلامية».. لتبقى الساحة السورية حصريا لـ«جبهة النصرة», التي نالت الاعتراف بالولاية المكانية في سوريا من قبل القاعدة الأم.

فرد أمير «داعش» البغدادي بقوله إن «الدولة الإسلامية في العراق والشام باقية ما دام فينا عرق ينبض.. ولن نساوم عليها أو نتنازل عنها حتى يظهرها الله تعالى أو نهلك دونها».. محتكمين لأول مرة إلى نظرية «الطائفة المنصورة» باعتبارها تجسيداً لإرادة الله ضّد القاعدة وأميرها الظواهري, حيث برّر البغدادي ذلك بقوله «بعد مشاورة مجلس شورى الدولة الإسلامية في العراق والشام من مهاجرين وأنصارا، اخترت أمر ربي على الأمر المخالف له في الرسالة».. بما يتضمنه ذلك من التصريح بأن الظواهري يخالف أمر الله.

فما دام الاستقواء بالقوة يبيح إخضاع المسلمين قبل سواهم, فلماذا لا ينتصر من يمتلك القوة على من جلس يفتي بأمر المسلمين بالقوة المعنوية فقط؟! وهل يؤسس ذلك لانشقاق في تنظيم القاعدة الذي يقوم على غلبة المهاجرين؟ أم هو تأثير ملالي طهران الذين استضافوا قادة التنظيم, بعد أن ضاقت بهم جبال السند؟

ومهما تكن الاجابة, فهذا الخلاف مفيد في إضعاف هؤلاء الجهادين والحد من سطوتهم على الثورة السورية.

الافتتاحية

الائتلاف الوطني يرسم لأول مرة الطريق إلى جنيف

سامي شيحان

تقاربت وجهات النظر حول جنيف ٢ في الدورة العاشرة لاجتماعات الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية, والذي عُقد في اسطنبول يومي السبت والأحد, ومددت ليوم الاثنين أيضاً, على خلفية بيان أصدقاء الشعب السوري الصادر في لندن بتاريخ ٢٢ تشرين أول ٢٠١٣, ورسالة الائتلاف الوطني إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٣, وقرارات الشرعية الدولية بدءاً من اتفاق جنيف١ في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢, وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٧٢٦٢ بتاريخ ١٥ أيار ٢٠١٣, والقرار ٢١١٨ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠١٣.

حيث تلتقي المحددات السابقة على أهمية الحل السياسي كإطار لعملية نقل السلطة إلى هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات, بما فيها صلاحيات الرئاسة المتعلقة بالأمن والعسكر, في إطار رؤية الائتلاف للحل السياسي, خاصة وأن بيان لندن لأصدقاء الشعب السوري يمكن اعتباره أول وثيقة دولية تؤكد أن لاوجود للأسد في المرحلة الانتقالية لمستقبل سوريا.

دون أن ينفي ذلك وجود سجالات وصلت أحيانا حد العرقلة, يتعلق بعضها بالصياغة, فيما يتعلق البعض الآخر بطبيعة وأهمية وجود ضمانات دولية أو عربية, مع تأكيد الجميع أن أي مؤتمر دولي يهدف إلى تحقيق انتقال سياسي, يستدعي التزام النظام بالمبادئ والقرارات الدولية السابقة, والتي تتقاطع في سعيها لتجاوز الأوضاع الإنسانية المزرية التي قاد النظام السوريين إليها, لذلك طالب الائتلاف بخطوات جدية وملوسة في هذا المستوى كمقدمة لأي معالجة سياسية لاحقة, كمرور كل القوافل الإغاثية والمساعدات الطبية إلى المناطق المحاصرة والمهددة بالمجاعة والأوبئة, كما طالب بإطلاق سراح كل المعتقلين على خلفية الثورة السورية, وبشكل خاص النساء والأطفال, وطالب أيضا بوقف القصف العشوائي للمدنيين بالطيران والصواريخ, مرورا بالقذائف العنقودية والبراميل المتفجرة.

فالحل السياسي يجب أن يفضي بالضرورة لرحيل النظام وتحقيق أهداف الثورة في الحرية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية التعددية.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٢) ٢٠١٣/١١/١١

النظام واللعب بالكيماوي!

نبيل حيفاوي

تنفس النظام الصعداء, عندما انتقلت الاهتمامات الدولية الى موضوع السلاح الكيماوي. على الأقل طوت إدارة أوباما ضربتها العسكرية «المحدودة», وثم صار الاهتمام الدولي منصباً على خطة نزع الأسلحة الكيماوية التي يملكها النظام.

وسارع نظام الأسد إلى التجاوب الكامل مع المراحل الأولى والأساسية, التي أعدتها منظمة حظر السلاح الكيماوي, وبالفعل تمت السيطرة على القسم الأكبر من المخزون المعلن, وفق ادعاءات النظام, وبقيت قضايا هامة لم تنجزها المنظمة بعد, فهناك المصانع المقرر وقف عملها وتفكيكها, وهناك عدد من المواقع التي أعلن النظام أنه لم يتم الوصول إليها بعد, بذريعة وجود خطر من دخول المفتشين اليها, لأنها تقع تحت نيران قوات المعارضة, ويحرص النظام على حياة المفتشين, فبقيت بعيدة عن متناول المنظمة الدولية, بانتظار حل للمشكلة.

في غضون ذلك, أطلَ وزير خارجية النظام, ليعلن رغبة السلطة في الإبقاء على بعض المصانع الكيماوية, لاستخدامها للصناعات الدوائية, وصناعات أخرى ليست عسكرية.

يعلم النظام تماماً, أنه غير قادر على اللعب حتى النهاية بموضوع السلاح الكيماوي, هو لا يريد الاحتفاظ جدياً بأجزاء منه, بقدر ما يستخدم بعض الضبابية, لإطالة أمد التركيز الدولي على هذا الموضوع, وإبقاء قضية الثورة والجرائم التي ارتكبها في موقع أدنى من الاهتمام, أو تجاهل القضية المركزية في سوريا, قضية الحرية بوجه التوحش الدكتاتوري الاستبدادي, وما ألحقه بالشعب السوري من دمار, وما ازهقه من أرواح, ولا يزال.

ربما قام النظام بتهريب كميات من الكيماوي إلى العراق, عبر دور إيران الاستخباري هناك, وإلى لبنان ليكون بين يدي حزب الله. لكنه بالتأكيد لم يفعل ذلك من أجل تهديد أي طرف حليف لأميركا, وتحديداً إسرائيل, غرض النظام من وراء ذلك إبقاء ملف الكيماوي مفتوحاً وطاغياً على الملفات الأخرى, خاصة ملف الجريمة بقيامه باستخدام ذلك السلاح ضد المدنيين في حواضن الثورة.

على الصعيد السياسي, وظّف النظام «الاتفاق الأميركي الروسي» كمظلة تقيه الضغوط في حال تم انعقاد مؤتمر جنيف٢, وليستخدم الوقت لصالحه في ميدان المواجهة العسكرية مع الثورة. وما طالب به وليد المعلم, بإبقاء بعض المصانع الكيماوية, لاستخدامها للأغراض السلمية, الهدف منه أخذ فرصة جديدة زمنيا, يبقى فيها موضوع الكيماوي محور الاهتمام

السياسي والدبلوماسي دولياً, وإبقاء القضية الحقيقية للشعب السوري, في مواقع خلفية من الاهتمام.

من المؤكد, أن الدول الكبرى, لها أسبابها في التركيز على الموضوع الكيماوي, خاصة الإدارة الأميركية, ليس فقط لاعتبارات تتعلق بأمن إسرائيل, والدول الحليفة لواشنطن في المنطقة, إنما أيضاً, ولعله هو الأكثر أهمية, حالة التناقضات الداخلية التي تعيشها المؤسسات الاكمة في واشنطن, وبشكل خاص حيال الموقف من سوريا, وجرائم السلطة, فوضعت الأطراف المتعارضة في واشنطن, القضية السورية كنقطة للكسب والمماحكة, بينما مضمون المشكلات التي تتفاعل داخل أميركا, ليست سوريا السبب الحقيقي وراءها, فهناك استراتيجيات متباينة تتصل بالاقتصاد والوضع الداخلي الاميركي والاحتكارات الكبرى.

لن يطول أمد اللعب بقضية الكيماوي, والفرصة التي استغلها النظام, بعد الاتفاق الاميركي الروسي, ليحسم الصراع على الأرض, أو ليحدث اختلالاً حاسماً في ميزان القوى, لم تحقق له المستوى الذي توهم به, ومن الناحية السياسية, أعلنت أكثر من دولة, وأولها أميركا, أن موضوع الكيماوي لا يشكل ضمانة لاستمرار بشار على رأس السلطة, والأغلب أن اللعب بهذه الورقة وعليها, لن يكون له أفق لينجز النظام أهدافه في فرض شروطه لحل الأزمة المتجذرة في أرجاء سوريا, فقريباً سينتهي وقت اللعب بالكيماوي, والمدة المتبقية لإنجاز عمل اللجنة الدولية, يتوافق مع انتهاء ولاية بشار الأسد.

من يثير الرعب وسط دمشق العاصمة؟

جمال حمود

شهد وسط العاصمة دمشق, يوم الأربعاء ٢٠١٣\١١\٦, تحديداً عمليات فصف وتفجير, وإطلاق نار كثيف من حواجز قوات النظام على السيارات, وأودت تلك الأعمال بحياة العشرات من المدنيين, ناعيك عن الجرحى, وأثارت هذه الموجة, التي شملت ساحات عامة وسط العاصمة, كساحة الحجاز والشهبندر, وأحياء القصاع والدويلعة وسواهما, حالة ذعر بين المدنيين.

وكما هي العادة, اتهمت أجهزة النظام, من تطلق عليهم «الإرهابيين» بهذه الأعمال الخطيرة والمثيرة للغضب. ولا وجود لأدلة تثبت من هي الجهة التي قامت بهذه الأعمال. ولا يمكن استبعاد أن يكون بعضها, ومن دون قصد, قد قام بها المسلحون المنتمون للثورة, خاصة بعض قذائف الهاون التي سقطت وسط ساحات العاصمة.

ومهما كانت الحجج, فإن الخاسر من هذه الأعمال هو الثورة , حاضنة ونشطاء. فإذا كان هدف القذائف مواقع أمنية وعسكرية, فانعدام دقة سلاح الهاون, في المدن, تؤدي إلى إلحاق الخسائر بالمدنيين, وتؤلب المواطنين على الثوار, وتدفعهم لليأس.

لكن السياق الذي جاءت به هذه العمليات, ربما باستثناء القصف بالهاون, هو اندفاع النظام, وبكل قوته وشراسته لتأمين العاصمة, وإبعاد الثوار عن مراكزها الحساسة. وما هجومه الشرس على جنوبي العاصمة وغربها وشمالها, وغوطتها الشرقية, سوى مؤشر واضح على اندفاع النظام ودون أي حسابات, لبسط نفوذه على العاصمة ومداخلها كافة. دون أن يكون معنياً بتبرير بطشه ووحشيته, مما يسمح بالقول: إن تحويل العاصمة إلى مكان معرض للتدمير والقتل هو أقرب إلى سياسة النظام, وبالاعتماد على أجهزته الأمنية.

ولا ننسى ما بدأه النظام, في الأشهر الأولى للثورة, من عمليات تفجير في الميدان, ودوار كفرسوسة, وباب توما, وألصقه بالمعارضة المسلحة, وحاول تسويق روايته الكاذبة والمفبركة, لإرهاب المجتمع, وإبعاد الناس عن الاحتجاجات والتظاهرات السلمية. وهو ما يعرفه أبناء جرمانا ومحافظة السويداء والسلمية, وبلدات حمص المسيحية والعلوية, لتأكيد ادعاءاته في وجود خطر على حياة «الأقليات», وتوجيه الدعوة لها للالتفاف حوله لحماية الاستبداد باسم حماية «الأقليات».

لاشك في انزلاق بعض الكتائب المسلحة إلى أخطاء خطيرة في هذا المجال, لكن تلك القوى الغريبة عن حقيقة الثورة والشعب السوري كداعش والنصرة, تشكل تكاملا مع النظام في تهديد الشعب والثورة, بقيامها بأعمال وحشية ليست طائفية فحسب, إنما هي تستهدف كل النشطاء الديمقراطيين والمدنيين, وضد الكتائب الثورية التي تخالفها الرأي.

عموما إن كل ما يثير الرعب في العاصمة, هو تبرير لإجراءات النظام القمعية, ومحاولات تضييق الخناق على المواطنين. ويأتي ذلك في سياق محتمل, نشهد به أفظع الأعمال الوحشية, ضد بلدات دمشق المحاذية للعاصمة, جنوباً وغرباً وشمالاً. حيث مدن برزة والقابون والقدم والعسالي ومخيم اليرموك وداريا والمعضمية.

وأضيف اليها مؤخراً مدينة قدسيا, التي تواجه حصاراً خانقاً منذ أسبوعين, ومن المتوقع شن حملة عسكرية كبيرة عليها, لموقعها الهام على مقربة من مواقع الحرس الجمهوري , وعند شبكة تتوزع عنها طرقات فرعية, تتصل بدمشق ووادي بردى كما انها احد مداخل دمشق التي تمر بقاسيون.

إن الذعر والإرهاب في العاصمة, لا ينفصل عن مجرى التكتيكات العسكرية للنظام, من أجل حسم معركة دمشق العاصمة وما حولها لمصلحته, والتوتر الخطير مؤخرا لا يبتعد عن هذا الإطار.

«محكمة الإرهاب» سوس الفساد ينخر مفاصلها وبنيتها وعملها

تحقيق - نعيم نصار

(إذا كان الحاكم عادلاً أذعنت له الرعية) « كونفوشيوس»

أصدر رئيس نظام القتل «بشار الأسد» مرسوماً شكّل بموجبه محكمة الإرهاب في الشهر السابع من عام ٢٠١٢، ومن قرأ بنود قانون تلك المحكمة يعرف أنها امتداد طبيعي لمحكمة أمن الدولة التي ألغاها النظام قبل عام من تشكيل محكمة الإرهاب.

ومن لحظة تشكيلها، بدأت تظهر علامات الفساد على قضاتها وعلى عدد من المحامين الموالين الذين بدأوا المتاجرة بملف المعتقلين المحالين إليها وعددهم كبير، وهناك مصادر حقوقية تتحدث عن رقم بين ٤٠ ألف و٦٠ ألف معتقل سوري محال إلى هذه المحكمة، موزعون بين سجن عدرا والأفرع الأمنية وغيرها من مواقع الاعتقال.

«عبد القادر» الإسم مستعار، أحد المحامين المعارضين العارفين بأحوال الفساد المخيف في هذه المحكمة، بدأ حديثه لنا عن المشاهد المأساوية التي شاهدها ويشاهدها بعينيه في هذه المحكمة، حيث يصل المعتقلون إلى قاعتها وكأنهم هياكل عظمية، ومن القصص التي عايشها، اعتقال أحد زملائه وتوقيفه في الفرع ٢١٥ وكيف أن هذا المحامي الموقوف (أفرج عنه لاحقاً)، راقب معتقلاً آخر كان بجانبه في الزنزانة وقد عاقبه ضابط «بالشبح» حيث يعلق المعتقل من يديه، ويترك معلقاً بحيث تكون رجليه بعيدة عن الأرض، هذا المعتقل بقي «مشبوحاً» لمدة أيام، والسبب أن الضابط أعطى أوامره بعدم فكّه إلا من قبله هو، والظاهر أنه انشغل بمهمات أمنية أخرى، وحين عاد إليه وجده بحالة صحية سيئة، حيث وصل إلى مرحلة الإعاقة الجسدية، ومع ذلك وحين تحول هذا المعتقل المعاق إلى محكمة الإرهاب احتاج أهله إلى دفع مبلغ ٥٠٠ ألف ليرة سورية للقاضي ليتم الإفراج عنه.

يذكر «عبد القادر» أيضاً أن الفساد يبدأ من التشدّد الذي يبديه القاضي حيال هذا الملف أو ذاك، فكلما ازداد القاضي تشدداً، فمعنى ذلك أن الرشوة يجب أن تكون كبيرة، أو قد يحتاج أهل المعتقل للوصول إلى ضابط أمن له تأثير على عمل المحكمة، ودفع رشوة ليأمر القاضي بالتساهل معه أو إطلاق سراحه، هذه المحكمة التي تدار من قبل أجهزة الأمن وخاصة من قبل اللواء علي مملوك رئيس مكتب الأمن القومي.

محكمة الإرهاب التي تقع في دمشق، مبنى وزارة العدل في أوتوستراد المزة، تجد في أروقتها عدداً من المحامين الموالين الذين يقومون بعملية السمسرة وقبض الرشاوى من أجل تقريب موعد جلسة الحكم، هؤلاء معروفون جيداً وصاروا جزءً من آلة الفساد في هذه المحكمة.

موقع «كلنا شركاء» نشر منذ أيام تحقيقاً صحفياً عن الفساد والخلل القانوني في بنية تشكيل هذه المحكمة، والتي تدار من قبل اللواء علي مملوك وأجهزة الأمن، حتى أن التغيير الأخير الذي شمل تبديل خمسة قضاة بخمسة جدد، جاء على خلفية توجيه من علي مملوك الذي شعر بأن القضاة السابقين كانوا يتعاطفون مع المعتقلين المحالين إلى المحكمة ولا يتشددون معهم كما يجب لاسيما من ناحية الكفالات المالية.

كما كشف التحقيق المذكور عن البنية القانونية في مرسوم تشكيل هذه المحكمة والخاضعة للمزاج الأمني، وشرّح إجراءات التقاضي أمامها، فالمرسوم أعفاها من التقيد بالقواعد والإجراءات المنصوص عنها في التشريعات النافذة (المادة ٧) المتعلقة بأصول المحاكمات، وهذا أعطاها الحرية في اختيار الإجراءات التي تناسبها، ومنها مثلاً عدم إتباع مبدأ العلنية في المحاكمات المنصوص عنه في الدستور وفي قانون أصول المحاكمات الجزائية، بل والذي يعتبر أساس العدالة في كل محاكمات دول العالم المتحضر.

كما استغنت هذه المحكمة في مرسوم تشكيها أيضاً، عن قاضي الإحالة الذي يعتبر مرجعاً استئنافياً، كما أن وجوده يضمن عدالة التحقيق والتدقيق في إجراءات التقاضي.

كما أنه ممنوع على المحامي في هذه المحكمة تصوير وثائق الدعوى والدفاع عن المتهم وكل عمله محصور في المتابعة المكتبية، ويخضع الداخلون إليها لإجراءات تفتيشية استثنائية مما جعل البعض يصفها «بالفرع الأمني الجديد».

وعن الفساد المنتشر في عمل هذه المحكمة يحكي التحقيق معلومات هامة تتقاطع مع ما قاله المحامي المعارض «عبد القادر» في بداية تحقيقنا، حيث تدفع رشاوى تبدأ من ٥٠ ألفاً وتنتهي بمئات الألوف من أجل تقريب موعد جلسة، ويقاطع عدد كبير من المحامين هذه المحكمة بسبب لا مشروعيتها والطبيعة الأمنية في تشكيلها وطبيعة عملها، بينما تحول عدد آخر من المحامين المعروفين بالاسم إلى مافيا فعلية كما قلنا.

المحامي «ميشيل شماس» المعروف بدفاعه الدائم عن المعتقلين، كتب على صفحته في الفيس بوك منذ أيام قليلة، معرّياً مدى الفساد في عمل هذه المحكمة، حيث أقترح على الحكومة السورية التي تدّعي كل يوم أنها لن تتهاون في محاربة الفساد، أن تفوّض رئيسها بالذهاب إلى محكمة قضايا الإرهاب ليكتشف بنفسه أن هذه المحكمة ونتيجة التشدد في مراجعتها وصعوبة إجراءاتها وسيطرة الأمن عليها، قد جعل منها تربة خصبة لعمليات الفساد والسمسرة والنصب والاحتيال والثراء السريع غير المعقول، يمارسها في الغالب أشخاص يعلنون ولاءهم التام للحكومة . فإذا كانت الحكومة جادة فعلاً بمحاربة الفساد، فما عليها إلا أن تبدأ بتسهيل إجراءات المحاكمة وتسهيل مراجعة المواطنين لهذه المحكمة وتخفيف سطوة الأمن عليها، وإن اتخاذ تلك الإجراءات كفيل بوضع حد أو على الأقل التخفيف من عمليات الفساد والنصب والاحتيال. وأتبع شماس كلامه السابق بمثال حي: «إحدى المحاميات تقاضت مقدماً مبلغ ١٥٠٠٠٠ل.س بوكالتها عن أحد المعتقلين وعندما وافق القاضي على إخلاء سبيله بكفالة ٥٠٠٠ ل.س رفضت أن تدفع مبلغ الكفالة قبل الحصول على مبلغ مماثل للذي أخذته، علماً أن أهالي المعتقل حلفوا مئة يمين أنهم لا يملكون غير هذا المبلغ، ووعدوا المحامية بإعطائها المبلغ فيما بعد، إلا أنها أصرّت على الدفع قبل دفع الكفالة».

في مقابل هذا الواقع الفاسد لمحكمة الإرهاب، هناك صفحة أسبوعية في صحيفة حكومية تحمل عنواناً هو (ضد الفساد)، المشرف عليها يحرض الجيش وأجهزة الأمن على قتل المعارضين بحجة أنهم إرهابيين، وهو غير معني بالفساد المرعب في تلك المحكمة التي تبعد عن مكتبه عدة كيلومترات، أما تلك «الإعلامية» التي تشرف على صفحة أخرى تدعى (قانون) بذات الصحيفة التابعة لحكومة النظام لا تعرف بأن هناك بين ٤٠ إلى ٦٠ ألفاً من المعتقلين محالون إلى محكمة الإرهاب، وتختصر مهمتها بوصف كل هؤلاء بـ «الإرهابيين»، لا بل تحرض عليهم، مع العلم أن أغلب المعتقلين المحالين إلى هذه المحكمة سيئة الذكر، جرى اعتقالهم على الحواجز بسبب وشايات رخيصة من مخبري النظام، أو لمجرد التنكيل بالمواطنين غير الموالين بحسب هويتهم.

تحصين أكثر من ٢٠ مليون طفل في سوريا والدول المجاورة ضد شلل الأطفال

جنيف ونيويورك-اليونسيف/ منظمة الصحة العالمية ٨ تشرين الثاني ٢٠١٣

تجري حالياً أكبر إستجابة موحدة بالتحصينات في تاريخ الشرق الأوسط لوقف تفشي مرض شلل الأطفال، بهدف تحصين أكثر من ٢٠ مليون طفل في سبعة بلدان ومناطق بشكل متكرر.

قامت حملات التحصين الطارئة داخل سوريا وحولها بتحصين أكثر من ٦٥٠,٠٠٠ طفل في سوريا، بما في ذلك ١١٦,٠٠٠ طفل في محافظة دير الزور الشمالية الشرقية حيث تدور صراعات شديدة وحيث تم تأكيد تفشي مرض شلل الأطفال منذ أسبوع، وذلك بهدف تجنب سريان شلل الأطفال وغيره من الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

وفي هذه المنطقة التي لم تشهد ظهور حالات شلل الأطفال منذ نحو عشر سنوات، تم الكشف عن وجود فيروس شلل الأطفال في عينات من مياه الصرف الصحي من مصر وإسرائيل ودولة فلسطين خلال ١٢ شهراً الأخيرة. وقد أدى تفشي مرض شلل الأطفال المعيق بين الأطفال في سوريا إلى تحفيز الاستجابة الشاملة الحالية. وهي أول حالة تفشي لشلل الأطفال في البلاد منذ عام ١٩٩٩، حيث أصيب ١٠ أطفال بالشلل حتى الآن، مما يهدد بإصابة مئات الآلاف من الأطفال بالشلل في جميع أنحاء المنطقة. وتشير الدلائل الأولية إلى أن الفيروس المسبب للمرض هو من أصل باكستاني ومشابه للسلالة التي تم اكتشافها في مصر وإسرائيل ودولة فلسطين.

وقال د. علاء علوان، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة شرق المتوسط: «لقد أظهرت منطقة الشرق الأوسط القيادة المنسقة اللازمة لمكافحة الفيروس القاتل: بإجراء حملات موحدة ومتواصلة على المرض الذي يمكن الوقاية منه باللقاحات، بالإضافة إلى الالتزام غير العادي بهدف مشترك».

وقد قامت اليونيسف بشراء ١,٣٥ مليار جرعة من لقاح شلل الأطفال الفموي حتى الآن في عام ٢٠١٣ وبحلول نهاية العام سيكون قد تم شراء ما يصل إلى ١,٧ مليار جرعة لتلبية الطلب المتزايد. وقد كانت الإمدادات المتاحة عالمياً من اللقاح بالفعل تحت ضغوط مع إنتاج صانعي اللقاحات للقاح بكامل طاقتهم. ويضيف التفشي الجديد في سوريا المزيد من الضغط على الإمدادات ولكن منظمة الصحة العالمية واليونيسف والشركات المصنعة تعمل لتأمين كميات كافية للوصول إلى جميع الأطفال.

وقال بيتر كراولي، رئيس شعبة شلل الأطفال باليونيسف: «إن تفشي مرض شلل الأطفال في سوريا ليس مجرد مأساة للأطفال؛ بل إنه جرس إنذار عاجل – وفرصة حاسمة للوصول إلى جميع الأطفال الذين لم يحصلوا على التحصين الكافي أينما كانوا. وينبغي أن يكون هذا بمثابة تذكير صارخ للبلدان والمجتمعات بأن شلل الأطفال في أي مكان هو تهديد للأطفال

في كل مكان».

البلدان والمناطق السبعة التي تتم فيها الاستجابة الطارئة الموحدة لتفشي مرض شلل الأطفال هي: مصر والعراق والأردن ولبنان ودولة فلسطين وسوريا وتركيا. وتستهدف الحملة داخل سوريا تحصين ١,٦ مليون طفل بلقاحات ضد شلل الأطفال والحصبة والغدة النكافية والحصبة الألمانية. وفي الأردن تم تحصين أكثر من ١٨٨٠٠ طفل دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال في حملة تمت خلال الأيام القليلة الماضية واستهدفت جميع الأطفال في مخيم الزعتري وتجري حالياً حملة وطنية للوصول إلى ٣,٥ مليون شخص بلقاحات شلل الأطفال والحصبة والحصبة الألمانية. وفي العراق، بدأت حملة التحصين في غرب البلاد، وهناك حملة أخرى من المزمع إجراؤها في إقليم كردستان خلال الأيام المقبلة. وتبدأ حملة وطنية في لبنان هذا الأسبوع، وتبدأ حملات تركيا ومصر في منتصف الشهر. علماً أنّ معدلات التحصين في سوريا قد انخفضت من أكثر من ٩٠٪ قبل النزاع إلى ٦٨٪ حالياً.

ملاحظات:

يصيب فيروس شلل الأطفال عادة الأطفال المتواجدين في ظروف غير صحية من خلال الانتقال من البراز إلى الفم, ويرتبط بالاتصال الشخصي القريب من شخص إلى شخص, واستهلاك الطعام والشراب الملوث بالبراز. وهو يهاجم الأعصاب وقد يتسبب في الوفاة أو الشلل، وينتشر على نطاق واسع ودون أن يلاحظه أحد قبل أن يبدأ في إصابة الأطفال بالشلل. وليس هناك علاج لشلل الأطفال - ولكن يمكن منعه من خلال التحصين.

للإطلاع:

http://www.unicef.org/arabic/media/70840_24327.html

الصحافة في سوريا، هل هي مهنة مستحيلة؟

مراسلون بلا حدود ٦ تشرين الثاني ٢٠١٣

تُعتبر سوريا اليوم أخطر بلد في العالم بالنسبة للصحفيين. فوفقاً لإحصاء منظمة مراسلون بلا حدود، قُتل ما لا يقل عن ١١٠ من الإعلاميين أثناء تأدية واجبهم منذ مارس\آذار ٢٠١١، بينما لا يزال ٦٠ تقريباً قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين.

وبمناسبة مرور خمسة أشهر على احتجاز إدوارد إلياس وديديه فرانسوا، الصحفيين العاملين بإذاعة "أوروب ١" اللذين اختُطفا يوم ٦ يونيو في سوريا، وبينما مضت أربعة أشهر ونصف على أسر زميليهما نيكولا هينان وبيير توريس، أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود تقريراً بعنوان «الصحافة في سوريا، هل هي مهنة مستحيلة؟»، حيث تسلط الضوء على الخطر المتزايد الذي بات ينطوي عليه عمل الصحفيين في هذا البلد، فضلاً عن تصاعد وتيرة التهديدات التي يتعرضون لها على الميدان وارتفاع درجة المخاطر والصعوبات التي تعترض سبيل الفاعلين الإعلاميين، السوريين منهم والأجانب، على مدى الأشهر الاثنين والثلاثين التي تلت اندلاع هذا الصراع.

في المراحل الأولى من عمر الانتفاضة، كان الجيش النظامي وأتباعه وحدهم من يستهدفون الصحفيين انتقاماً منهم على تغطية الاحتجاجات ونقل مظاهر قمعها. أما الآن، فقد بات الصحفيون الأجانب والسوريون يقعون قيد الاحتجاز على أيدي عناصر جيش بشار الأسد وجماعات المعارضة المسلحة في المناطق "المحررة" بشمال البلاد، كما أضحوا يرزحون تحت وطأة الرقابة التي تحاول فرضها القوات التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، الهيئة السياسية الأكثر نفوذاً في صفوف الأكراد في البلاد. فبعدما كان بشار الأسد هو "صياد حرية الصحافة" الوحيد في سوريا عام ٢٠١١، ظهرت الآن جبهة النصرة على لائحة الصيادين التي نشرتها مراسلون بلا حدود في مايو ٢٠١٣، علماً أن بعض الجماعات الجهادية الأخرى مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تستحق أن تلتحق اليوم بصفوف هذا النادي الذي يضم أشد أعداء حرية الإعلام.

ويُوضح التقرير أيضاً أن الإعلام يُعتبر بدوره من أبرز ضحايا هذا النزاع الذي خلف خسائر بشرية مهولة. فإذا كانت وسائل الإعلام الحكومية بمثابة الجناح غير المسلح للنظام في حربه الدعائية والتضليلية، فإن المؤسسات الإعلامية التي رأت النور بُعيد اندلاع الانتفاضة سرعان ما تحولت في كثير من الأحيان إلى دمى تحركها أيادي "الثورة". ومع ذلك، فإن هناك إرادة لإضفاء طابع المهنية على القطاع وهو ما من شأنه أن يبعث روحاً جديدة في بعض هذه المنابر الإعلامية الحديثة العهد.

للاطلاع:

http://ar.rsf.org/06/11/2013/httpen-rsf-orgsyria-journalism-in-syria-impossible-job-45424-html/

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٢) ٢٠١٣/١١/١١

(داعش).. من هو السيد الحقيقي؟

محمد سليم

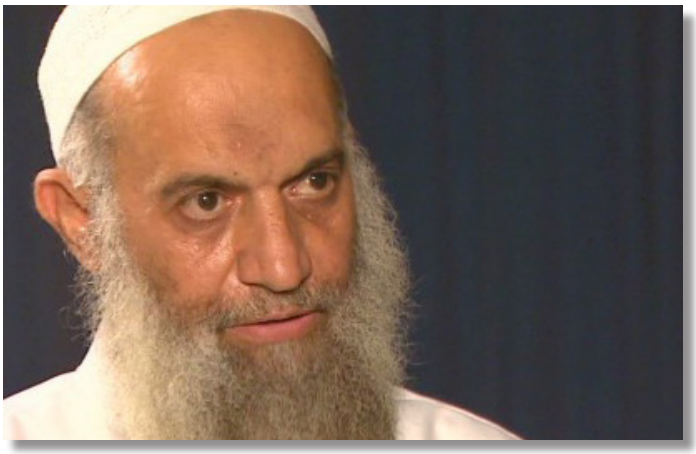

في تطور مفاجئ أمر رئيس تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، بإلغاء ما يعرف بـ (الدولة الاسلامية في العراق والشام ـ داعش)، وبأن التسمية ستكون «الدولة الإسلامية في العراق».

وأضاف في تسجيل بثته قناة الجزيرة أن جبهة النصرة هي فرع القاعدة في سورية فقط. فما الذي حدث؟ وما الذي استجد وأملى هذا القرار؟

دخلت (دولة العراق الإسلامية) على خط الثورة السورية في التاسع من نيسان الماضي، عندما أعلن أبو بكر البغدادي، في رسالة صوتية، إلغاء اسم دولة العراق الإسلامية وإلغاء اسم جبهة النصرة، وجمعهما تحت اسم واحد هو الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو ما رفضه أبو محمد الجولاني، قائد جبهة النصرة، ليتدخل الظواهري على إثر ذلك، ويأمر ببقاء (دولة العراق الإسلامية) وجبهة النصرة كفرعين مستقلين يتبعان للقاعدة، ينشط الأول في العراق والثاني في سوريا.

غير أن البغدادي أصر على موقفه، مؤكداً: «الدولة الإسلامية في العراق والشام باقية ما دام فينا عرق ينبض أو عين تطرف.. ولن نساوم عليها أو نتنازل عنها، حتى يظهرها الله أو نهلك دونها».

وهذا ما كان بالفعل، إذ فرضت (الدولة) نفسها على أرض الواقع واحتلت مواطئ قدم مهمة في مناطق عديدة من سوريا، بل يقال إنها سحبت البساط من تحت النصرة وسلبتها مقاتليها ومصادر تمويلها، أما الظواهري فقد بدا وكأنه استسلم للأمر الواقع ورضي بوجود داعش وبانتمائها لتنظيمه، فلماذا عاد ليصر على الانتصار لجبهة النصرة وإخراج (الدولة) من سوريا؟

ربما يعزى هذا القرار المفاجئ إلى ما ارتكبته داعش على الساحة السورية من تجاوزات كثيرة وأعمال قاسية نفرت السوريين وجعلتهم يخشونها، بل إن أهالي مناطق كثيرة راحوا يتأهبون لمحاربتها على غرار ما حدث في العراق منذ سنوات (صحوات العشائر). سلوك داعش هذا يذكر بسلوك أبو مصعب الزرقاوي في العراق وهو ما استثار وقتها سخط بن لادن نفسه والذي وجه رسالة تأنيب قاسية إلى ممثله في بلاد الرافدين.

ولكن سلوك داعش لم ينطو على القسوة فقط، بل شابته إشارات كثيرة وغلفه غموض محير، لاسيما من جهة تحديد العدو وترتيب الأولويات، إذ تركزت عمليات (الدولة) ضد الجيش الحر، والأكراد، دون اهتمام يذكر بمحاربة النظام، وقد توقف مراقبون كثر عند الهدنة غير المعلنة التي سادت بين الطرفين (داعش والنظام)، وظل لغزاً استثناء مقرات داعش من قصف النظام المكثف.

هذا الغموض يعيد إلى الأذهان سيرة السلف العراقي (دولة العراق الإسلامية)، فرغم أن «محاربة كل من الاحتلال الأمريكي والنفوذ الإيراني» كانت الأولوية المعلنة، إلا أن (دولة العراق الإسلامية) سارت في سياق مختلف، إذ قامت بسلسلة تفجيرات أوقعت الكثير من الضحايا المدنيين بين السنة، كما أنها استهدفت المسيحيين العراقيين بعمليات عديدة أبرزها تفجير كنيسة ببغداد، وهو ما عرف بمجزرة سيدة النجاة.. هذه الأجندة أثارت الكثير من التساؤلات وأوحت للبعض أن يفتش عن الخيط الذي يربط (الدولة) بطهران.

في سوريا تكررت التساؤلات نفسها، وهنا أيضاً يصر البعض على أن مركز قرار (الدولة) يوجد في طهران، كما أن مصدر تمويلها هناك.

إذاً فهل يكون قرار إبعاد داعش إيرانياً أساساً، ويأتي استجابة للتفاهم مع الأمريكيين، وخاصة بعد أن أعلن وزير الخارجية الإيراني بإمكانية قيام بلاده بالضغط على بعض الفصائل المسلحة لتنسحب من سوريا؟

ولكن كيف يمكن التوفيق بين الأمرين: داعش جزء من القاعدة وتابعة لإيران في الوقت نفسه؟ قرار الإبعاد يصدر من طهران ويعلنه الظواهري؟

لنتذكر أن معظم مصادر الاستخبارات الغربية تؤكد أن الظواهري موجود، منذ سنوات، في إيران، وأنه بعد هزيمتهم في تورا بورا فقد وجد قادة القاعدة حضناً دافئاً لدى أجهزة الأمن الإيرانية. وحسب هذه المصادر فإن العداء المعلن لا يلغي حقيقة العلاقة الخفية والتنسيق الملحوظ بين الطرفين!

بعيداً عن ذلك فثمة سؤال مهم: هل يستجيب تنظيم داعش وينسحب من سوريا ببساطة، أم أن البغدادي سيتمرد على سيده مرة أخرى؟

سوريا على مذبح (النووي) الإيراني

ياسر عطا الله

ينظر كثيرون بتفاؤل إلى ما يحدث بين إيران والولايات المتحدة، فالصفقة الكبرى الوشيكة بين الدولتين من شأنها أن تفتح الباب أمام حل للأزمة السورية، وعندما ينجح الإيرانيون والأمريكيون في وضع حد للملف النووي الشائك والعالق منذ سنوات طويلة، فإنهم بلا شك سيكونون قادرين على إنجاز تسوية في الملف السوري.

ويبرر هؤلاء تعويلهم على نتيجة المفاوضات بين الطرفين، بأن الحسم العسكري صار مستحيلاً، والداخل السوري صار عاجزاً عن إنجاز تسوية، وبالتالي فلا أمل إلا بتسوية تعقد في الخارج وتفرض على الداخل.

ربط الملفين، النووي الإيراني والصراع السوري، ليس وهماً، إذ قدمت الأيام القليلة الماضية إشارات كثيرة على أن الأمريكيين والإيرانيين يتفاوضون على الجبهتين، وبات واضحاً أن المباحثات بشأن جنيف ٢ تسير على وقع مباحثات النووي بين الغرب وإيران. التقدم هنا مربوط بالتقدم هناك. والشروط والطلبات تتقافز بين المسارين، والمقايضة بين القضيتين قد تكون كلمة سر النجاح في النهاية.

ما إن ودع وزيرا الخارجية الأمريكي والروسي جنيف، حيث عقدا اجتماعاً من أجل التحضير لمؤتمر السلام السوري، حتى عادا إليها بعد أقل من أسبوع للتفاوض مع إيران، وكثير من النقاط العالقة في الاجتماع الأول تم ترحيلها إلى الاجتماع الموسع الثاني، ما يوحي بأننا أمام شأن واحد يسير على مسارين متوازيين.

وماذا لو عُقدت الصفقة الغربية الإيرانية؟ كيف سيفضي ذلك إلى حل للأزمة السورية؟ إيران ستعطي الغرب (الولايات المتحدة) ما يهدئ مخاوفه ومخاوف حلفائه. ستسلم بأن لا طريق إلى تصنيع سلاح نووي، مكتفية من ترسانتها بالأغراض السلمية، وهي بلا شك ستقدم كل الضمانات اللازمة لذلك..

وماذا ستأخذ بالمقابل؟ رفع العقوبات المفروضة عليها؟

لو كان الأمر كذلك لكانت الصفقة أنجزت منذ زمن، ولكن العقدة كانت في أن لدى إيران طلباً آخر غير رفع العقوبات. كانت تريد اعترافاً أمريكياً ـ غربياً بنفوذها في منطقة الشرق الأوسط جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وكل المؤشرات تقول إن إيران لم تتنازل عن طلبها هذا، وإن الغرب هو الذي غير رأيه وقبل بالتفاوض حول هذا الطلب.

إذا صح ذلك، فكيف سيكون مصير سوريا؟ هل ستعطى، مع العراق ولبنان، لإيران؟

ربما لا يكون الأمر بهذه البساطة، ولكن الراجح أن اعترافاً أمريكياً ـ غربياً بمصالح إيران في سوريا سيكون أحد أثمان الاتفاق على النووي، ويبقى أن ننتظر كيف سيترجم هذا الاعتراف على أرض الواقع.

وراء كل ذلك تبقى نقطة مؤكدة: أياً كان الوهن الذي أصاب الحراك السوري، فإن تطويعه للقبول بتسوية لحساب إيران يبقى أمراً مستحيلاً، وإذا ما اعتبر الغرب أن التسوية السورية هي مجرد ملحق لتسوية الملف النووي الإيراني، فهذا سيكون إيذاناً باستمرار الحرب إلى أمد بعيد.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٢) ٢٠١٣/١١/١١

مؤتمر جنيف ينتظر الصفقة الأمريكية الإيرانية

صفوان القادري

مرة جديدة فشل الأمريكيون والروس في تحديد موعد لمؤتمر السلام السوري (جنيف ٢). الابراهيمي، الذي أعلن الفشل، أعرب عن الأمل بالتوصل إلى عقد المؤتمر قبل نهاية العام الحالي، معتبراً أن عملاً مكثفاً قد أنجز. ومعلناً أن اجتماعاً ثلاثياً ثانياً بينه وبين الأميركيين والروس سيعقد في ٢٥ الشهر الحالي.

وكان الإبراهيمي أجرى الأسبوع الماضي محادثات مع نائبي وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف وغينادي غاتيلوف، ومساعدة وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية، ويندي شيرمان. وأعقب ذلك اجتماع موسع انضم إليه ممثلو الدول الثلاث الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي الصين وفرنسا وبريطانيا. قبل أن تعلن الأمم المتحدة دعوة ممثلين عن أربع دول مجاورة لسورية أيضاً، هي العراق والأردن ولبنان وتركيا وممثل عن الجامعة العربية وآخر عن الأمم المتحدة.

ما الذي يعيق تحديد الموعد؟ ولماذا هذا الإخفاق المتكرر؟

حسب معلومات متقاطعة فثمة نقطتان خلافيتان تتسببان بهذا الاستعصاء، الأولى هي مصير الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، والثانية مشاركة إيران في المؤتمر المنتظر.

المعارضة السورية (بشقيها السياسي والمسلح) ترفض الذهاب إلى جنيف ٢ ما لم يكن الهدف المعلن للمؤتمر هو رحيل رأس النظام، مع ضمان ألا يكون له أي دور أو مشاركة في المرحلة الانتقالية، وكان رئيس (الائتلاف الوطني) أحمد الجربا بعث برسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية جاء فيها «ليس لبشار الأسد ولا يمكن أن يكون له أي دور في المرحلة الانتقالية، مع استبعاد جميع مسؤولي النظام المتورطين في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتحويلهم إلى الجهات القضائية»..

كذلك فالمعارضة لم تهضم بعد فكرة جلوسها مع الإيرانيين على طاولة واحدة، في الوقت الذي تضطلع فيه إيران بدور متعاظم في الصراع الدائر على الأرض، وهو دور لم يعد المسؤولون الإيرانيون يحاولون إخفاءه، بل على العكس صار موضوع مزايدة وتفاخر، كما جاء على لسان نائب إيراني، والذي عزا (نصر) النظام السوري إلى مشاركة المئات من الكتائب الإيرانية إلى جانبه!

وحسب الجربا في الرسالة نفسها فـ «لا يمكن لإيران أن تكون ضالعة في القتل وشريكة في السلام في آن». وما يعزز موقف المعارضة في هذه النقطة هو إن إيران لم تقدم أي بادرة حسن نية، فهي لا تزال تتشبث بمواقفها المعلنة، وتتشبث كذلك بوجودها العسكري في سوريا (وهو ما وصفه وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، بالاحتلال)، أما إشارة وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، إلى أن «طهران قد تستخدم نفوذها لتشجيع المقاتلين الأجانب الذين يقاتلون في سوريا على الانسحاب من هناك» فهي لا ترقى إلى ما تنتظره المعارضة وما تشترطه..

كتب أحد المعلقين: «من يطالب باستبعاد إيران من مؤتمر السلام السوري، مثل من يطالب باستبعاد إسرائيل من مؤتمر للسلام بين العرب وإسرائيل»، والمقصود هو إن إيران طرف رئيس وفاعل في الصراع، وبالتالي فحضورها لازم لإنهاء هذا الصراع..

المعارضة السورية تدرك هذه الحقيقة، ولكنها تتحفظ على نقطتين، أولهما إن إيران لا تبدي أي نوايا واضحة لتكون فاعلاً أساسياً في إيجاد حل عادل، والنقطة الثانية هي أن موازين القوى الحالية على الأرض ستتيح لإيران الحضور إلى جنيف لتملي شروطها دون أن تكون مجبرة على تقديم أي تنازل جوهري.

ما هي مواقف الدول الإقليمية والدولية الفاعلة إزاء نقطتي الاستعصاء: مصير الرئيس، ومشاركة إيران؟

الموقف السعودي، مثل موقف المعارضة، واضح وحاسم، ويتلخص في ضرورة تقديم إيران تنازلات واضحة وإشارات حسن نية عملية حتى يتسنى لها الجلوس على طاولة جنيف، وإلا فإنها تهدد فرص نجاح المؤتمر بما يعرف عنها من إتقان للمناورة والمماطلة، وكذلك فالسعوديون يؤيدون المعارضة في اشتراطها عدم مشاركة الرئيس في المرحلة الانتقالية، وفي أن يكون رحيله هو الهدف الأول والنهائي لأي مؤتمر قادم.

الموقف الروسي من مشاركة إيران واضح أيضاً، وإن من زاوية أخرى، فالمسؤولون الروس ما ينفكون يؤكدون في كل مناسبة على ضرورة حضور إيران، كونها طرف فاعل وأساسي على الأرض، ولأن لا حل عملياً دون موافقتها ورضاها.

سئل مسؤول روسي عن إمكانية عقد المؤتمر بمشاركة إيران، فيما لو أصرت السعودية على تغيبها، فأجاب إن المؤتمر سيعقد وستحضره إيران بغض النظر عن حضور السعودية أو غيابها!

لماذا هذا التشبث الروسي بالدور الإيراني؟

يدرك الروس جيداً أن جزءاً هاماً من أوراق الضغط على النظام السوري موجود في طهران. تستطيع روسيا إقناع النظام بتسليم ترسانته الكيماوية، وتستطيع إقناعه ببعض الإجراءات التكتيكية، وبعدد من التنازلات الشكلية، ولكنها لا تستطيع إجباره على تغييرات جوهرية لاسيما إذا طالت رأسه. النظام قادر على الاستغناء عن الدعم الروسي العسكري لسنوات. صفقات السلاح الروسي الأساسية وصلت إلى نهايتها عملياً، والذخائر تأتي من طهران وبسخاء شديد. التخلي عن الفيتو في مجلس الأمن يؤذي النظام، ولكن لا يسقطه.. وحدها إيران القادرة على لعب هذا الدور. إنها الجسر الذي لا غنى عنه بين الرؤية الروسية وبين تنفيذها على الأرض.

وماذا عن الموقف الروسي من النقطة ـ المشكلة الأخرى: مصير الرئيس؟

ظاهرياً يتمسك الروس بموقفهم السابق الداعي إلى رفض رحيل الرئيس كشرط مسبق، مؤكدين أحقيته في الترشح إلى الانتخابات القادمة حيث يكون فوزه من عدمه أمر يتعلق بإرادة السوريين.

ولكن ثمة إشارات تدعو إلى التشكيك بحقيقة هذا الموقف، وهناك مصادر كثيرة تؤكد أن الرؤية الروسية تقوم حقيقة، وخلافاً لما هو معلن، على الإبقاء على النظام مع تغيير رأسه، ما يعني أن مؤتمر جنيف سيفضي فعلياً إلى رحيل الرئيس وإن تم الانتظار حتى نهاية ولايته..

إذاً لماذا تشكل هذه النقطة محور خلاف روسي أمريكي، وتتسبب في إرجاء متكرر للمؤتمر؟

يبدو أن الروس ينتظرون تليين المواقف المعارضة لهذا الحل، فهناك قوى سورية وإقليمية لا تزال تعتقد أن الحل الحقيقي هو رحيل النظام برمته، وهي تسعى إلى تغيير موازين القوى وصولاً إلى هذا الهدف، وكذلك فالروس ينتظرون موافقة إيران على حلهم، وانخراطها الجدي في مسعاهم.

وماذا عن الموقف الأمريكي؟

إنه الأكثر غموضاً وتركيباً، وهناك مساحات ملحوظة بين المعلن والمجسد في السياسة الأمريكية ولاسيما إزاء نقطتي الاستعصاء. الأمريكيون يؤيدون المعارضة السورية والسعودية في ضرورة رحيل الأسد، ولكنهم لا يبذلون أي جهد ولا يمارسون أي ضغط من أجل ذلك. والأكثر غموضاً هو موقفهم من مشاركة إيران في جنيف، فهم لم يعلنوا رأياً واضحاً وحاسماً في هذا الشأن..

ثمة قراءة تقول إن العناد الروسي ليس هو الذي يقف وراء التأجيل، بل المماطلة الأمريكية، فالأمريكيون ينتظرون إنجاز صفقتهم مع إيران، والتي ستقود تلقائياً إلى فتح الطريق أمام حل للأزمة السورية.. إذاً، وحسب هذه القراءة، فموعد جنيف ٢ تحدده المفاوضات بين واشنطن وطهران، لا المفاوضات بين واشنطن وموسكو والإبراهيمي..

«عنب» حركة شبابية تسعى إلى تفعيل المجتمع المدني

يارا بدر

بعد قحط استمر عقوداً من الزمن, وفي ظل بيئة شديدة العداء لكل من حاول العمل في إطار منظمات المجتمع المدني- إن وجدت- أو نشر أفكار ثقافة المجتمع المدني, نجد اليوم تعدّداً في منظمات المجتمع المدني التي أفرزها الشرط الدمار الكبير الذي لحق ولا يزال مستمراً في سوريا نتيجة الحرب وتضرّر آلاف المدنيين. «عنب» حركة شباب سوري يحاول العمل بهدوء وبأقل قدر ممكن من الصخب في نشاطاتها الموزعة ما بين الإغاثة, والنشاط الثقافي وسواه من الفعاليات المجتمعيّة. بماذا تتميّز «عنب» عن باقي التجمعّات الشبابية؟ ما هي مشاريعها, وأسئلة أخرى أجاب عنها لجريدة «حرية» «نواطير عنب» كما يطلق شباب المجموعة على أنفسهم, حيث تحفّظوا لأسباب أمنية على

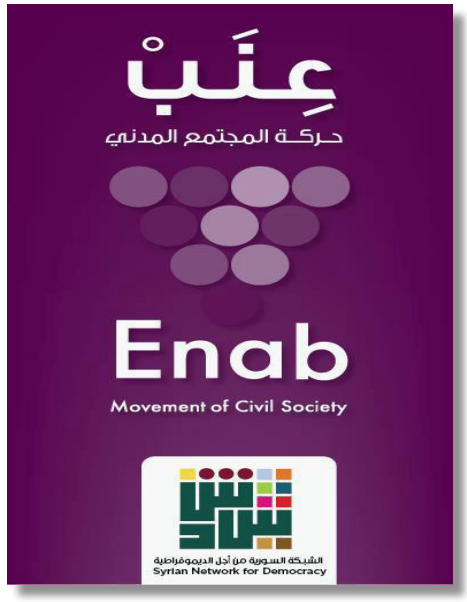

إعلان أسماءهم الصريحة, ولكنهم بحسب «النواطير»: (شباب وصبايا عم يحلموا بسوريا الكرامة والحرية).

١- الانطلاق من الحاجة الملحّة في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ سوريا لوجود حركات مدنية تهتم بالشأن العام وتحاول ملء الفراغ الاجتماعي, والثقافي المتجذّر في مجتمعنا. كيف اشتغلتم علي تحويل هذه الفكرة التي انطلقت منها «عنب» إلى مشروع ؟

**- مع انطلاقة الثورة كبر حلم الكثيرين بمجتمع مدني ديموقراطي يعيش فيه الشباب السوري الحرية بمعناها الحقيقي, ويمارس مواطنته بصرف النظر عن طائفته أو معتقده أو انتماءه الفكري، ويبدي حقه بالتعبير عن رأيه بدون قمع أو اضطهاد. من هون بدأت فكرة «عنب» مع مجموعة من الشباب المتحمس لعمل شيء يُخلف أثراً ويساهم في خلق تغيير ملموس على الأرض. كان ذلك حين كانت الأفكار كثيرة والأحلام أكبر عندما كانت الثورة لا تزال بخير والسلمية والمدنية طابعها وشعارها.

يومها بدأنا نفكر في كيفيّة التعاون مع شباب الداخل من خلال تنظيمهم للقيام بأعمال تطوعية ترفد الجمعيات المدنية والخيرية المتوفرة, ومع مرور الوقت وتسلح الثورة واستخدام النظام للحل الأمني واجه فريقنا على الأرض صعوبات بالتعريف عن نفسه, وعن نشاطه كحركة مدنية أمام آلة القمع العنيفة حتى في مدن هادئة نوعاً ما مثل السويداء, ولذلك اتجهنا بعملنا على الأرض نحو الأعمال الإغاثية, فكان مشروع «خبز وبيت» الذي استطعنا من خلاله إيصال المساعدات العينية والنقدية لكثير من العوائل المهجرة قسرياً.

٢- مشروع «خبز وبيت» الذي تصفونه (نقتسم الغربة والوطن، الألم والأمل والحياة ولقمة العيش والمأوى، نقتسم الآهات التي منها تولد ضحكاتنا، لنعبر معاً نحو غدٍ أجمل..).

**- أجل, بداية اشتغلنا من محافظة السويداء حيث وصلت العوائل إلى أكثر من ١٠٠ ألف مهجر من جميع المناطق الثائرة, ومن ثم انتقلت حملاتنا لريف دمشق وحلب وحتى إلى المُهجّرين في دول الجوار مثل الأردن ولبنان .. حيث ساهمنا بمبادرة من «الشبكة السورية من أجل الديمقراطية» بحملة توزيع جرر الغاز في المناطق المحررة في حلب, كما ساهمنا بتمويل جزء من حملة «ديارة» للولادات الحديثة في الأردن, ومؤخراً كانت الحملة اللي توجهت إلى منطقة عرسال في لبنان حيث لجأ أهلنا المهجرين من القصير وقمنا بتأمين خيم للسكن مع أغطية ولوازمها لجزء من أهل المخيم.

٣- من تجربتكم التي اختلفت باختلاف شرط الثورة وتأزم الوضع الميداني, كيف ترون طبيعة العلاقة مع الشباب الذي يعمل في الداخل, وإلى أي درجة تختلف العلاقة وشروط العمل وإمكاناته باختلاف المناطق مابين مناطق خارجة عن سيطرة النظام تتنازع فيها قوى الجيش حر والكتائب الجهاديّة المُسلّحة للسيطرة إن جاز لنا لقول, وبين مناطق لا تزال تحت سيطرة النظام مثل دمشق, وحتى مناطق النزاع العسكري العنيف مثل داريا ودوما وسواهما؟

**- «عنب» من البداية كانت مع سلميّة الثورة, ورفضت فكرة التسليح, بل وعملنا جاهدين من خلال البوسترات اللي كنا نقدمها في صفحتنا الرسمية في الفيسبوك على التأكيد على ضرورة بقاء الشباب بعيد عن حمل السلاح وضرورة استمرار رفع الشعارات المدنية اللي بتوحد الصف. لكن حدث ما حدث, ووصلت فينا الثورة إلى ما نحن عليه الآن, وعلى الرغم من كل ما حدث لا زلنا نحاول دعم الشباب المدني المؤمن بما قامت عليه الثورة من البداية ومن هون كان لنا محاولة جادة لدعم مجموعة من الشباب في منطقة «بستان القصر» في ريف محافظة حلب لفتح مدرسة تعلم أطفال المناطق المحررة بعد قيام «جبهة النصرة» بإقفال المدارس المدنية وتحويل بعضها لمدارس دينية, وحرم الأطفال من حقهم في التعليم, لكن لا بد من الإقرار أنّ الصعوبات كثيرة, خاصة صعوبة التواصل مع هؤلاء الشباب نتيجة الوضع داخل هذه المناطق, ورغم أنّ مشروعنا هذا لا يزال في بداياته إلاّ أننّا مصرّون على تحقيقه.

٤- الأطفال لهم حيّز مهم في خطة عملكم, هل لنا أن نتحدّث عن «عنوب وعنوبة»؟

**- لعنوب وعنوبة قصة مع «نواطير عنب». الفكرة كانت

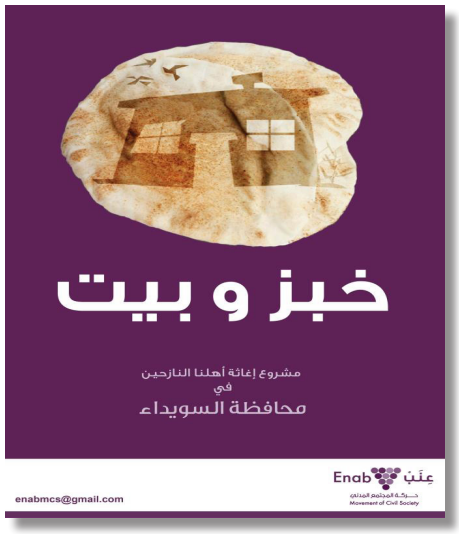

أنو عنوب الشب المشاغب, ابن الشارع, عنوب يحكي هموم الناس بلغة الشارع البسيطة التي تدخل قلب كل شخص فينا, أما عنوبة فهي البنت الشقية اللي بتحكي بالحب والجمال والحق والخير. للصراحة, نشعر أننا وحتى الآن لم ننجح في تقديم الاثنين بالصورة التي فعلاً نرغب في تقديمها إلى الناس, ولذلك فقد فضّلنا أخذ فاصل, للتريث قليلاً, وبحث مشروع «عنوب وعنوبة».

٥- في تعريفكم لعمل «عنب» تذكرون: (نحن هنا نفتح هذا الباب أمام كلّ حر ليتحمل مسؤولياته في بناء مجتمع متماسك يتسم بالحيوية و تحكمه مؤسسات فاعلة في جميع مناحي الحياة، ويؤمن بالحرية وبالعدالة الإنسانية المنصوص عليها في مواثيق المجتمع الدولي وحقوق الإنسان. فنساهم بنشاطنا كأفراد في المجتمع المدني التطوعي الحضاري بتشكيل وعي الآخرين و مساعدتهم على تخطي مشاكلهم), أعتقد أنّ مشروع «كتابي حر» هو أحد اكثر مشاريعكم التصاقاً بجوهر فكرة «عنب».

**- في الواقع هو ليس فقط مشروع «كتابي حر», إنهم أكثر من مشروع: «كتابي حر», و«خمريات», ولاحقاً مشروع «كتابي جماعي», وجميع هذه المشاريع تهدف إلى تكوين نسيج واحد, باعتبارها محاولات للتعبير الوجداني والأدبي الذي لا يقل أهميّة برأينا عن أي من أدوات البناء المجتمعي الأخرى التي نحاول تقدّمها أو العمل عليها.

أحياناً بيكون النص الأدبي هو وسيلة ممتازة لإيصال الفكرة بطريقة سلسلة وجميلة, وفي أحيان أخرى قد لا تغدو الفكرة أكثر من كونها مُجرّد بوح نحتاجه بين وقت ووقت لنغسل قلوبنا من كمّ الكلام الهائل الذي يُتعب أرواحنا بفوضاه.

٥- هل من أي مشاريع أخرى في سلّة «عنب» ؟

**- مؤخراً تمّ إطلاق حملة «حب بلا حدود» في الإمارات العربية المتحدة, السبب الأساسي وراء إطلاقها تمثّل في بحثنا عن إمكانية عقد ما يُشبه جلسات السوريين التقليدية, أو بمعنى آخر هو لمة خير تجمع السوريين المغتربين مع بعض وتزيد المحبة والمعرفة بينهم.

لبنان الدولة والميليشيات

فداء يونس

الذراع التخريبية للنظام السوري في لبنان باتت مكشوفة في أكثر من موقع وحادثة, وجاءت تفجيرات طرابلس لتؤكد ما كشف عنه اعتقال الوزير والنائب السابق ميشيل سماحة, عن تورط النظام السوري بالتخطيط والتنفيذ لعمليات الاغتيال والتفجيرات التي استهدفت ولا تزال أمن لبنان واستقراره, والذي دفع رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري حياته ثمنا له.

المشكلة أن الجناة الذين أكدت كل الاعترافات دورهم في التخطيط والتنفيذ والمسؤولية الجنائية عن قتل اللبنانيين الأبرياء, يرفضون التعامل مع الأمن اللبناني ومع المؤسسة القضائية, بل يعلن رئيس الحزب العربي الديمقراطي علي عيد, ونجله رفعت عيد استعدادهما لإدخال الجيش السوري ثانية إلى لبنان, بل والتضحية بلبنان نفسه, فداء لبشار الأسد في دمشق.

هذا الحزب الذي دخل اللعبة السياسية في إثر اتفاق الطائف المدعوم من سوريا, يعلن أن ولاءه للأسد وليس للبنان, وهو ميليشيا مسلحة ومقاتلة في طرابلس, وتقف الحكومة اللبنانية التي يهيمن عليها حزب الله, ضد مصادرة سلاح هذا الحزب, فسلاح حزب الله وأسلحة السيد عيد ،المقاومة والممانعة، كلها للدفاع عن الأسد. وهم يشاركون علنا بكل المعارك التي تدور في سوريا.

أعمال العنف التي تشهدها مدينة طرابلس, هي امتداد للعنف الذي بدأه حزب الله ضد لبنان أولاً وضد اللبنانيين, فلبنان هو الدولة الوحيدة في العالم التي تعج بقوى سياسية تفخر بولاءاتها الخارجية, ويبدو أن حزب الله الذي كرّس هذه المعادلة, قد نجح مؤخرا في جر أطراف أخرى لهذه اللعبة, فها هو «حزب التوحيد العربي» برئاسة النائب اللبناني وئام وهاب ينعي سقوط أربع شهداء له في سوريا, وكذلك الأمر مع «الحزب السوري القومي» في لبنان, الذي بدأ يعترف بإرسال عناصره للقتال في سوريا.

الميليشيات المسلحة اللبنانية تجاوزت حدود السلطة اللبنانية, وتقاتل في سوريا ضد مصلحة الدولة اللبنانية التي لم يعد ضعفها قادرا على حمايتها, ليس من الخارج بل من الداخل هذه المرة.

كاريكاتير العدد

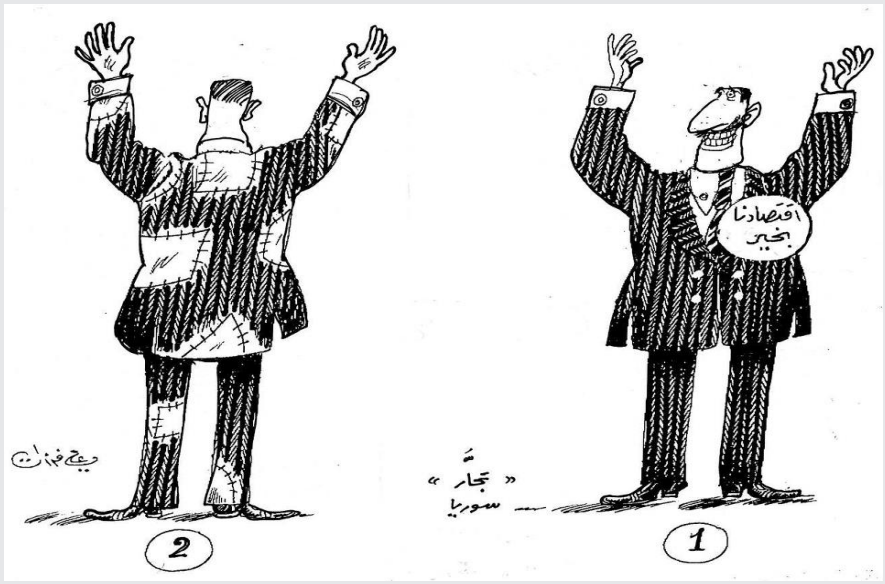

عجز الاقتصاد السوري ومعادلة العملة

جورجيت أسعد

أحد البوستات الطريفة التي نُشرت مؤخرا على الفيس بوك, تُبارك للدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي على دخوله موسعة غينس للأرقام القياسية في سرعة تدمير الليرة السورية, رغم أنه يتشدق مؤخراً بتحسن سعر الصرف الوهمي لتلك الليرة مقابل العملات الصعبة, حيث انخفض سعر الدولار في الأسابيع الأخيرة إلى قرابة ١٧٠ ل.س للدولار الواحد, بعد أن وصل حيطان ال ٣٠٠ ل.س, مع العلم أنه كان لحظة انطلاق الثورة لا يتعدى ٤٨ ل.س.

السيد ميالة يتجاهل كل المؤشرات الاقتصادية الحقيقية التي تكشف عن مأساة الوهم الذي يسعى النظام إلى تسويقه, وحجم الكارثة التي أوصل البلد إليها, حيث تجاوزت خسائر الاقتصاد السوري منذ بداية الثورة في آذار ٢٠١١ وحتى حزيران من العام الحالي ١٠٠مليون دولار وفق دراسة «المركز السوري لبحوث السياسات» الذي لا يشتغل في حقل المعارضة السياسية.

ونقول أنه تحسن وهمي, لأن قوة أي عملة محلية تتأتى من عدة مصادر, إما من احتياطي العملة الصعبة الموجود في المصرف المركزي للدولة, أو من احتياطي الذهب, وقد تكفلت سياسات النظام بتبخير الاحتياط النقدي في سوريا, ودعمت ذلك إجراءات حاكم مصرف سوريا المركزي المتمثلة بضخ مزيد من العملة الصعبة خلال ما يقارب السنوات الثلاث من عمر الثورة, لوقف تثبيت سعر الصرف عبثاً, وهو الإجراء الذي استفاد منه بعض تجار العملة فقط, وبعض المتحكمين بحركة رؤوس الأموال من آل أسد ومخلوف وأمثالهم.

المصدر الآخر لقوة أي عملة محلية ينطلق من قوة الاقتصاد في حقوله المختلفة الإنتاجية والخدمية, وهنا كانت سياسات النظام قبل الثورة وأثناءها كفيلة بتدمير الاقتصاد السوري, في مجالات الزراعة والصناعة, وحتى في قطاعات السياحة والخدمات أيضاً, وتفاقمت الأزمة أكثر بعد أن فقد النظام سيطرته على المعابر الحدودية, وتقلصت حركة النقل والتجارة من وإلى سوريا جواً, وخرج النفط من معادلة الاقتصاد السوري, وتوقف كليا قطاع التشييد والبناء في زحمة الدمار اليومي وافتقاد المواد الأساسية, فلم يعد أي أثر للإنتاج القومي في دعم الاقتصاد السوري.

قدم «المركز السوري لبحوث السياسات» مؤشرات مهمة في هذا المجال, إذ بلغ العجز في الموازنة السورية ٣٣ بالمئة من الناتج المحلي, وازداد الدين العام إلى٧٢ في المائة من الناتج المحلي, مقابل زيادة في الإنفاق العسكري خلال هذه السنوات الثلاث وصلت إلى ٧,٢ مليار دولار.

الظاهرة الطبيعية التي نشأت بسبب كل ذلك هو التضخم الفظيع الذي وصل إلى ٤١٧ ٪ وزيادة الأسعار الجنونية, مع ثبات نسبي في الرواتب, وخروج فئات كثيرة من المجتمع السوري من حقل الانتاج إلى البطالة التي طالت أكثر من ٥٠٪, في مجتمع أصبح فيه ١٠ ملايين سوري تحت خط الفقر.

كثيرين راهنوا في بداية الثورة السورية على الانهيار الاقتصادي للنظام, وربما قبل انهياره السياسي, لكن دعم إيران اللامحدود له وفي شتى المجالات, إضافة إلى استفادته من المساعدات التي يتم تحويلها للسوريين من الخارج بالعملة الصعبة, عبر أشخاص أو منظمات إغاثية, وهؤلاء السكان الذين يعيشون على المساعدات هم مضطرون لتصريفها بالليرة السورية كي يستمروا بالحياة, وهذه المعادلة الصعبة تغذي النظام بالقطع الأجنبي باستمرار, وتخلق طلبا متزايدا على الليرة السورية, دون أن يوازيه طلب على الدولار إلا من قبل النظام وأعوانه من كبار التجار.